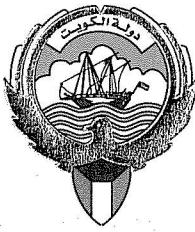




Permament mission of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

وفد دولة الكويت الدائم
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

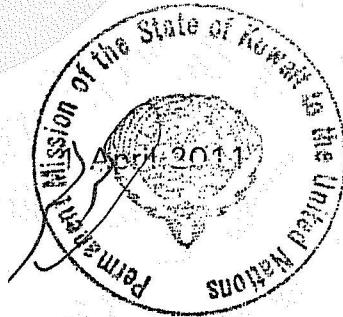


160/2011

The Permanent Representative of the State of Kuwait to the United Nations presents his compliments to the Secretary General of the United Nations and has the honor to refer to the latter's N.V. Ref. LA/COD/50 concerning General Assembly resolution 65/20 of 6 December 2010, entitled "Criminal accountability of United Nations officials and experts on mission".

In this regard, the Permanent Representative of Kuwait wishes to inform that the Government of Kuwait has no new comments regarding this issue. However, a copy of the comments submitted by the Government of Kuwait concerning the implementation of resolution 63/119 in 2009 is enclosed.

The Permanent Representative of the State of Kuwait to the United Nations avails himself of this opportunity to renew to the Secretary General of the United Nations the assurances of his highest consideration.



Encl.

أولاً- فيما يتعلق بوجوب مساعلة مواطني دولة الكويت خلال عملهم بالأمم المتحدة وتوافر فرض ارتكاب هؤلاء للجرائم ذات الطبيعة الخطيرة، فإنه يلاحظ أن القانون الجنائي الكويتي يحرك المساعلة الجنائية في مواجهة هذه الطائفة من المواطنين شأن كل كويتي يرتكب جريمة في الخارج. فتنص المادة (١٢) من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الجزاء على أنه "تسري أحكام هذا القانون أيضاً على كل شخص كويتي يرتكب خارج الكويت فعلاً معاقباً عليه طبقاً لأحكام هذا القانون وطبقاً لأحكام القانون الساري في المكان الذي ارتكب فيه هذا الفعل، وذلك إذا عاد إلى الكويت دون أن تكون المحاكم الأجنبية قد برأتة مما أسند إليه.

إن النص المتقدم ذكره يتکفل بالملحقة الجنائية لكل كويتي يعمل بمنظمة الأمم المتحدة لدى ارتكابه جريمة أثناء أداء هذا العمل، ويستحيل محاكمته في الدول التي يعمل فيها نظراً لتمتعه بالحصانة الدبلوماسية فلدى العودة إلى الوطن تتم إجراءات المحاكمة في دولة الكويت.

ثانياً- أما بالنسبة للترتيبات الأخرى الواردة من القرار ١١٩/٦٣، فإن القوانين ذات الصلة، وكذلك الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين حكومة دولة الكويت والدول الأخرى في مجال التعاون القضائي تتکفل بتنفيذ بنود القرار المشار إليه.